محليات

المحافظ: تقييم المدير من خلال عمله

| القنيطرة- الوطن

أكد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أننا اليوم نحمل السلاح بيد للقضاء على الإرهاب العالمي الذي تواجهه سورية وباليد الأخرى نضع خططنا لإعادة الأعمار والبناء وإصلاح ما دمره الإرهاب والعصابات المسلحة.

وأشار المحافظ خلال لقائه مديري المؤسسات والمديريات والدوائر لتتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية إلى أن عبء ومسؤولية إعادة البنى التحية والأعمار وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين في القنيطرة يقع على عاتق المديرين المعنيين، لافتا إلى أننا في حالة حرب والمهمة المكلفون أياها ليست للتشريف أو لركب السيارة أو للمكيف بالمكتب، وضميرنا وأخلاقنا يتطلب منا أن نكون خلية عمل لا تكل ولا تهدأ وعلينا أن نردم الهوة بين المواطن والمسؤول وسد الثغرات بعملنا.

وشدد عبد القادر على أنه لن يكون سعيدا عندما يرى بعض المشاريع تدور للعام القادم، متسائلاً عن الأسباب وراء عدم تقديم أي متعهد للمشاريع المعلن عنها ومعالجة الأسباب، ولماذا لم نلاحظها عند وضع الخطط التي درسناها وأقررناها في عملنا، منوها بأن العمل بالقطاع العام مؤسساتي وعلى الجهات العامة التنسيق بينها لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين بريف دمشق.

ولفت محافظ القنيطرة إلى أننا على أعتاب نهاية عام وعلى المديرين تقييم أدائهم وعملهم قبل تقييم مشاريعه ودراسة العوامل التي أدت إلى عدم تنفيذ المشاريع المخطط لها، والارتقاء بالعمل إلى مستوى تضحيات الجيش والشهداء وعلى المدير أن يسأل نفسه: ماذا قدمت للوطن بما يعادل تضحيات الشهداء؟!.

واعترف عبد القادر أننا نعمل بظروف صعبة ولكن ذلك لا يعفي أي مدير من تقصيره، فالحكومة تعاني في تأمين متطلبات المواطنين وبالمقابل علينا أن نحافظ على جهد الحكومة والدعم المقدم للمواطن والشعور بوجعه ولا نسمح لأحد بالاحتكار والجشع واستغلال حاجات المواطنين، مجدداً التأكيد أنه بنهاية العام سيتم تقييم كل مدير من خلال عمله وماذا حقق من قيمة مضافة على عمله وماذا قدم لأبناء القنيطرة من خدمات وفي حال لم نحقق ذلك فلا خير بأي مدير بالمحافظة. واختتم المحافظ كلامه بأن القنيطرة غالية على الجميع وسمعتها تهم كل المعنيين وعلينا العمل لإعلاء شأنها من خلال تخديم أبنائها بأفضل الخدمات لأن واجبنا الوطني يتطلب منا تحمل مسؤولياتنا تجاه المواطن.

مدير الخدمات الفنية الدكتور أحمد زيتون أكد تنفيذ صيانات للطرق والمقاطع الضرورية والتعاقد على بناء مدرسة بجديدة الفضل وشراء آليات بموافقة الحكومة، أما مدير التربية فوزات الصالح فأشار إلى تنفيذ صيانة لـ١٧ مدرسة على المحلي و٢٠ على نفقة اليونسيف و٢ من منظمات دولية و٣ على حساب الهلال الأحمر ونسبة الإنفاق ٦٠ ٪، بدوره مدير الصحة الدكتور عوض العلي لفت إلى إبرام ثلاثة عقود لتأمين الأدوية المزمنة، إضافة إلى تأمين ٢٠ مولدة و٣٠ براداً يعمل على الطاقة الشمسية وترميم مركزين على نفقة الصحة العالمية، على حين لم يتقدم أحد لصيانة مركزين في تجمعات النازحين، وأخيراً مدير المياه أمين الشمالي أكد إنجاز الخطة الموضوعة ١٠٠٪ والموازنة بلغت ٢٠٠ مليون والإنفاق ٩٤٪ وتم تأهيل ثلاثة آبار بالحسينية و٦ بحجيرة وواحد بجديدة الفضل وآخر بعرطوز الضهرة، إضافة إلى صيانة خطوط الشبكات.

مكافحة الإتجار بالأشخاص تحمّل الأردن وتركيا مسؤولية تسهيل عمل عصابات الإتجار بالسوريين بغض الطرف عنهم

غياض لـ«الوطن»: انتشار بيع الأعضاء وتزويج القاصرات بين اللاجئين

سورية تواصلت عبر الإنتربول مع الدول المجاورة لمحاربة العصابات لكنها لم تستجب

| محمد منار حميجو

حمّلت إدارة مكافحة الإتجار بالأشخاص في وزارة الداخلية الحكومتين التركية والأردنية مسؤولية تسهيل عمل عصابات الإتجار بالأشخاص بحق السوريين عبر غض الطرف عنها وعدم محاسبة مرتكبيها رغم أن الدولة السورية تحاول التواصل مع تلك الدول عن طريق فرع الإنتربول للقبض على مرتكبي هذه الجريمة.

وأعلن رئيس فرع التعاون الدولي بالإدارة العقيد نضال محمد غياض أن الأزمة الراهنة تسببت بانتشار حالات الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والقاصرات السوريات في مخيمات النزوح واللجوء في لبنان وتركيا والأردن ومصر تحت عناوين متعددة من استغلال النساء لجني الأرباح عن طريق تزويجهن بمهور زهيدة وبطرق تمتهن الكرامة الإنسانية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال غياض: إنه يتم تزويج النساء تحت أسماء عديدة للزواج وأيضاً إجبارهن على العمل بالدعارة مستغلين حاجة اللاجئين الماسة للمال وفقرهم، مشيراً إلى أنه يتم محاولة إقناع الكثير من اللاجئين ببيع أعضائهم عن طريق شبكات إجرامية للمتاجرة بها.

وأضاف غياض: إن الدولة السورية كانت جادة في إجراءاتها وصادقة في نياتها ومساعيها لمحاربة هذه الجرائم وإنها مدت يدها للتعاون البناء مع كل الدول في إطار محاربة جرائم الإتجار بالأشخاص ولكن الكثير من الدول وخاصة دول الجوار تصم آذانها وتغمض عيونها عن كل هذا وتتهرب من التزاماتها المفروضة عليها بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية التي توجب عليها محاربة جرائم الإتجار بالأشخاص ضمن حدود أقاليمها وأكثر من ذلك فإن بعض دول الجوار كالأردن ولبنان تغض الطرف عن تلك الجرائم التي تقع على المواطنين السوريين اللاجئين في المخيمات المقامة على أراضيها بل هي تسهل وقوع وارتكاب تلك الجرائم.

وأكد غياض أنه يتم استغلال الأطفال في تلك المخيمات في الأعمال المجهدة ولساعات طويلة بأجور زهيدة معتبرا أنه من أسوأ منعكسات الأزمة تجنيد الأطفال تحت سن الثامنة عشرة وتدريبهم على حمل السلاح للقتال إلى جانب العصابات الإجرامية في سورية إضافة إلى تدريبهم على زراعة المتفجرات والعبوات الناسفة.

وأضاف غياض: إنهم يستخدمون الأطفال كدروع بشرية في عملياتهم الإجرامية ومن هذا المنطلق أصدر المشرع السوري القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٣ الخاص بمكافحة تجنيد الأطفال في الأعمال القتالية وشدد العقوبات على مرتكبيه.

وأشار غياض إلى أن العصابات المسلحة أجبرت العديد من المواطنين إلى الهجرة سواء داخل البلاد أم إلى خارجها والذين أصبحوا عرضة إلى عصابات الإتجار بالأشخاص ولاسيما في مخيمات اللجوء الذي يتعرض فيها اللاجئون إلى أبشع أنواع الذل معتبراً أن تلك الحكومات تتحمل المسؤولية الأخلاقية اتجاه ما يحدث للاجئين السوريين.

ورأى غياض أن البلاد حالياً تعرضت لخلل أمني وأن العصابات المسلحة سيطرت على العديد من المناطق السورية ولذلك فأنه من الشيء الطبيعي أن تكون تلك المناطق أرضاً خصبة للكثير من الجرائم ومنها الإتجار بالأشخاص وتجارة المخدرات وغيرها من الجرائم المخلة بالمجتمع.

واعتبر غياض أن من أهم أسباب انتشار الجريمة الظروف الاقتصادية السيئة كالفقر والبطالة وقلة فرص العمل والنزوح واللجوء والحروب والعنف لافتاً إلى أن الأزمات التي تمر بها المنطقة تعتبر الأرضية الخصبة لانتشارها مبيناً أن هناك دول منشأ وهي الدول الفقيرة التي تعاني من أزمات اقتصادية أو غيرها ودول مقصد وهي التي تتوافر فيها فرص العمل ودول عبور وتكون وسيطاً بين المنشأ والمقصد.

وأوضح غياض أن الدولة تقوم بدور فعال في المجتمع الدولي لإسهامها بشكل إيجابي في مكافحة جريمة الإتجار بالأشخاص على المستويين الوطني والإقليمي من خلال التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للوطنية والبروتوكول الملحق بها والمكمل والخاص بمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص منوها إلى المرسوم التشريعي رقم ٣ لعام ٢٠١٣ الذي أولى رعاية خاصة للضحايا وبخاصة النساء والأطفال وكذلك الشهود عبر الحفاظ على سرية التحقيقات وإحداث مأوى لرعاية الضحايا وتشديد العقوبات المفروضة على مرتكبيها.

وأكد غياض أنه تم تشكيل لجنة لإعداد خطة وطنية لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص كون هذه الجريمة تتطلب تضافر جميع جهود أفراد المجتمع وهيئاته ومنظماته الرسمية والأهلية وخطورتها على الفرد والمجتمع، موضحاً أن اللجنة تتألف من ممثلي ١١ وزارة ترأستها إدارة مكافحة الإتجار بالأشخاص، إضافة إلى ممثلين عن المركز الوطني للطب الشرعي والهيئة السورية لشؤون الأسرة والاتحاد العام النسائي والاتحاد الوطني لطلبة سورية واتحاد شبيبة الثورة ومنظمات أهلية ذات علاقة بالموضوع.

وبيّن غياض أن الخطة السالفة الذكر تقوم على أربعة محاور أساسية وهي الوقاية وحماية الضحايا والملاحقة القضائية والتعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، مشيراً إلى أن الإتجار بالأشخاص يتجلى باستغلال دعارة الغير والأشكال الأخرى للاستغلال الجنسي والعمل الجبري أو الخدمات الجبرية والرق والممارسات الشبيهة، إضافة إلى استغلال العمالة المنزلية بما يخالف التشريعات الناظمة لاستقدام واستخدام العاملات في المنازل والإتجار بالأعضاء البشرية.

وأضاف عياض: إن الإتجار بالأطفال لغرض استغلالهم في الأنشطة الإجرامية بما في ذلك الدعارة والمواد الإباحية وأعمال السخرة والتسول من أخطر أشكال جريمة الإتجار بالأشخاص.

ورأى غياض أن الإتجار بالأشخاص من أكثر الجرائم رواجاً وانتشاراً عبر حدود الدول ويضاهي الإتجار بالمخدرات ويدر على العصابات عشرات المليارات من الدولارات في كل سنة على حساب الملايين من الضحايا وخاصة بين النساء والأطفال ولم يعد بالإمكان التصدي لهذا الوباء الخطر الذي لا تسلم منه دولة من الدول دون تضافر جهود المجتمع الدولي والشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص وسائر مكونات المجتمع.

وبيّن غياض أن المشرع السوري عرّف جريمة الإتجار بالأشخاص بأنه يعد إتجاراً بالشخص في حال تم استدراجه أو نقله أو اختطافه أو ترحيله أو إيواؤه أو استقباله لاستخدامهم في أعمال أو الغايات غير المشروعة مقابل كسب مادي أو معنوي أو وعد به أو بمنح مزايا أو سعي لتحقيق أي من ذلك أو غيره من دون أن يعتد بموافقة الضحية.

> مناطق المسلحين أرض خصبة لانتشار الكثير من الجرائم
>
> تدريب الأطفال على زرع المتفجرات والعبوات الناسفة

الزراعة : ما زال القمح مخزناً عند الفلاحين

| ميليا عبد اللطيف

أكدّ الدكتور مجد أيوب مدير الاقتصاد الزراعي والاستثمار في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بوجود صعوبات يعاني منها الفلاح كانت في السابق ومازالت حتى الآن أهمها ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بدءا من الأدوية الزراعية ولاسيما أنها تستورد عن طريق القطاع الخاص إلى الأسمدة وكذلك المحروقات، حيث يضطر المزارع أحياناً إلى شراء ليتر المازوت بسعر ٢٥٠ ليرة بسبب حاجته إلى كميات كبيرة، وهذا يحصل بكل المحافظات باستثناء التي يسيطر عليها داعش التي تبيعها للفلاح هناك بسعر ٥٠ ليرة لليتر الواحد كما يحصل حالياً في الحسكة – الرقة علما أنها مكررة وليست أصلية لكنها تلبي حاجته في تشغيل المحركات ولو مؤقتاً، مضيفاً إن الأسمدة كذلك تهرب من تركيا – العراق – الأردن لتدخل المناطق التي هي خارج سيطرة الدولة، وبسعر أعلى من أسعار الدولة، لكن الكميات فيها تخضع للعرض والطلب، أما المشكلة الكبرى فتكمن فيما يتعرض له الفلاح من صعوبات أمنية.

وبيّن أيوب أن الدولة أعطت للفلاح ٢٥ ليرة من الإنتاج على كل واحد كيلو متر تشجيعاً لنقل إنتاجه من الحسكة إلى دمشق علما أن تكلفة ذلك تصل إلى مليوني ليرة لنقل شاحنة تصل حمولتها ٨ أطنان من القمح، وأنّ هذه المبالغ يدفعها الفلاح إتاوات على الطرقات، لهذا السبب لم يستجر كميات كبيرة من محصول قمح الحسكة إلى دمشق حيث تم في الموسم الفائت تسليم ٤٨٠ ألف طن قمح فقط من جميع مراكز الإنتاج على حين كان المتوقع ثلاثة ملايين ونصف المليون طن، إلا أن القمح لا يزال مخزناً عند الكثير من الفلاحين الذين يحاولون تسليمه إلى أقرب مركز للدولة متى سنحت لهم الظروف، لافتاً أنه ونتيجة الظروف الصعبة قد يغطي الفلاح تكاليف إنتاجه فقط أو يربح قليلاً، لكن ليس من المعقول أن يخسر ولو كان ذلك لما استمر بالزراعة لمدة خمس سنوات متواصلة، أما من يحقق أعلى نسبة ربح فهي الجهات الوسيطة.

وختم مدير الاقتصاد الزراعي بالقول: إن الوزارة تقدم مساعدات للفلاح منها نقل الأسمدة حصرا عن طريق المصرف الزراعي لكل المراكز الموجودة في المحافظات الآمنة أهمها حلب – اللاذقية – طرطوس – حماة لكن بشرط أن تأتي الموافقة على الترفيق الأمني لها، لأن هذا الموضوع يتطلب دقة وحذراً شديدين لأنها في حال وصلت إلى أيدي الإرهابيين قد تستخدم في تصنيع المتفجرات والعبوات الناسفة، إضافة إلى أنها تدرس تكاليف إنتاج الفلاح للمحاصيل الإستراتيجية حيث حددت لهم نسبة ربح ٢٠٪ من التكلفة.

ممارسات غير تربوية.. ومدير تربية دمشق لا يستجيب!!

مديرة لطالب: «صلّح حنكك»

| محمود الصالح

قلنا أكثر من مرة إننا في سورية نمتلك منظومة تربوية قوية ومتماسكة وأشدنا بدور قطاعنا التربوي والقائمين عليه بشكل عام وخلال الأزمة بشكل خاص وهذا حق القطاع التربوي علينا كإعلام وطني يتحسس هموم الوطن ويتفاعل معها.

وعلى الرغم من كل ما قام به جلّ من يعمل في القطاع التربوي من تضحيات وتفانٍ الكثير منهم في سبيل استيعاب طلابنا ممن هجّرتهم أيادي الإرهاب الغاشم عن بيوتهم ومدارسهم إلا أن هذا القطاع ما زال يحوي وللأسف البعض من العاملين فيه ممن لم يستفيدوا من دروس الأزمة في تمتين أواصر المواطنة والعمل على تعزيزها في أذهان أطفالنا وقيام هؤلاء بالبعض من الممارسات التي أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها غير تربوية وحتى لا يبقى الكلام في العموم فإننا سنسلط الضوء في هذا التقرير على ثلاث قضايا منها ما نقل إلينا ومنها ما عايشناه الأولى تتعلق بما جرى في مدرسة النيربين مقابل المدينة الجامعية نتيجة المعاملة السيئة من مدرسة مادة الموسيقا بحق بعض الطلاب والضرب المرفوض قانوناً وسلوكاً تربوياً بحق الطلاب (ج–و) و(ح–و) والتصرف غير التربوي أثناء إصابة الطفل (ح–و) بجروح في رأسه خلال دوامه في المدرسة والكلام الذي قالته أمام الأطفال والذي لا يعبر عن سلوك تربوي مناسب.

الحالة الثانية ما تقوم به مديرة مدرسة البحتري في الميدان (س–ح) والتي تسخر من أحد طلاب مدينة دير الزور ممن اضطرتهم ظروف الحرب إلى اللجوء إلى حي الميدان في دمشق قائلة له (صلح حنكك) في إشارة إلى استهجان لهجته التي لا يجوز بأي شكل من الأشكال أن نستنكرها على طفل لا يجيد اللهجة الشامية، فهل هذا ذنب يقترفه طفل لا يدرك أن اللهجة الديرية مستنكرة عند مديرة مدرسة البحتري.

أما القضية الثالثة فهي وجود طفل من أب سعودي وأم سورية مطلقة ويعيش طفلها معها في دمشق وعلى الرغم من عشرات المحاولات كنا جزءاً من هذه المحاولات للمساهمة في انضمام هذا الطفل إلى أقرانه في صفوف إحدى المدارس القريبة من سكن والدته وتم إجراء السبر له ولكن للأسف في كل يوم تتقاذف موظفات التربية والمدارس الوالدة وقد انتهى الفصل الأول من دون أن تصل إلى نتيجة.

حاولنا عدة مرات الاتصال مع مدير تربية دمشق على هاتفه الجوال والخاص وعلى مدى أيام ولكنه لا يجيب وزرناه في مكتبه لكن لم نتمكن من لقائه.

هذه القضايا التي نسلط الضوء عليها بالتأكيد ليست من نسيجنا التربوي ولا تعبر عن واقعنا التعليمي لكنها حالات شاذة ندعو وزير التربية لاجتثاثها، فهل يفعل؟

الصناعة تحتاج إلى الزراعة في السويداء

| السويداء-عبير صيموعة

بعد انتشار المنشآت الصناعية والحرفية على ساحة المحافظة سواء داخل المخططات التنظيمية أو خارجها بات من الواضح أن الضرر الأكبر لانتشارها هذا قد لحق بالأراضي الزراعية وأدى إلى خروجها من الاستثمار الزراعي جراء ما يصدر عن هذه المنشآت من ملوثات صناعية ولاسيما أن مساحة المحافظة وحسبما ذكر المهندس غالب أبو حمدان مدير شؤون البيئة بالمحافظة تحتضن نحو سبعة مجابل إسفلتية في قرية المتونة ما ألحق أضراراً بيئية بهذه الأراضي واخرج قسما منها من الخدمة و١٦ كسارة تقع بالقرب من الأراضي الزراعية خاصة منها في بلدة القرية وتيما وشهبا وغيرها إضافة لوجود ٦١٤ معملاً لتصنيع البلوك يقع ٩٠٪ منها ضمن الأراضي الزراعية وذلك بسبب انتشارها العشوائي دون تنظيمها في مناطق صناعية إضافة إلى ٧٩ معملاً لتصنيع البلاط و٨١ معمل لنشر الحجر

مضيفاً إن مديرية شؤون البيئة تقوم بالمراقبة الدورية لهذه المنشآت إضافة إلى ذلك قيامها بوضع العديد من الاشتراطات البيئية للتخفيف من أضرار هذه المنشآت مثل تركيب فلاتر على المداخن وإلزام أصحابها بترطيب الأرض عدا ذلك فهناك بعض الأراضي تعرضت للتلوث جراء المنصرفات الصناعية ولاسيما منصرفات معاصر الزيتون علماً أنه على ساحة المحافظة ١٠ معاصر ومنصرفات معمل تقطير العنب وعصير الجبل مع العلم أن هناك تعليمات من وزارة الصناعة ووزارة الإدارة المحلية لإلزام هذه المنشآت بإحداث أحواض ترسيبية أو إحداث محطات معالجة صغرى إلا أن هذه المنشآت لم تلتزم بهذه التعليمات حتى هذا التاريخ ما جعلها تشكل خطراً على هذه الأراضي.

..وحرمان ٢٣ محطة وإغلاق ٤٥ فعالية تجارية مخالفة

| السويداء-الوطن

نظمت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالسويداء منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه نحو ٧٣٢ ضبطاً تموينياً.

وأوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالسويداء المهندس ماهر الشعراني أنه نجم عن تلك الضبوط إغلاق ٤٥ فعالية تجارية مخالفة وفرنين لمدد تتراوح بين ثلاثة أيام و٣٠ يوماً، إضافة إلى حرمان ٢٣ محطة وقود من التزود بالمحروقات لمدة ثلاثة أشهر لارتكابها مخالفات تتعلق بالنقص في الكيل والتمنع عن البيع والتصرف غير المشروع بمادتي المازوت والبنزين.

ولفت الشعراني إلى أنه تم خلال الفترة نفسها حرمان ٢١ معتمداً وموزعاً لمادة الغاز المنزلي من استجرار المادة أربع موزعين جوالين لمادة المازوت لمدد تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر لمخالفات تتعلق بالتصرف غير المشروع بالمادة والتمنع عن البيع والبيع بسعر زائد.

وكانت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالسويداء صادرت خلال العام الحالي ٢٢٩ كيساً من الدقيق التمويني زنة الواحد ٥٠ كغ و٥ آلاف و٥٧٠ لتراً من المازوت الأسود غير المكرر و٥٤ أسطوانة غاز و٧٤ لتراً من البنزين معدة للتهريب، إضافة إلى ١٢٠ كيساً من السكر الأبيض زنة الواحد ٥٠ كغ و٩٠٠ كغ من اللبن المصفى و٤٥ كغ من الأرز و٣١ عبوة حليب.

حبة حلب تزداد في حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد الدكتور خلدون بطرش رئيس مركز اللاشمانيا بحماة، أن الإصابة باللاشمانيا زادت عن العام الماضي، على الرغم من العلاجات التي يقدمها المركز للمرضى، وأساليب الوقاية التي تتبعها الجهات المعنية في المناطق الموبوءة!!.

وقال: لقد كان عدد الإصابات باللاشمانيا في العام الماضي ٦٤٠٠ إصابة فيما بلغت هذا العام ٧٧٢٤ إصابة ونتوقع أن يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك، بسبب عدم مراجعة المرضى لمراكز المعالجة، والسبب في زيادة الإصابات رغم ما نقدمه من علاجات على مدار العام، هو مصادر العدوى من المرضى الوافدين من حلب وإدلب والرقة وأريافها.

وعن مراكز تموضع الإصابات قال: أهم الأماكن التي تتوضع فيها الإصابات في مدينة حماة، هي أحياء مجرى الزيادة وطريق حلب والبراق وكازو والضاهرية والصواعق وعين الباد وجبرين وكفراع وتشرين، وفي مصياف تتمركز في قرى دير الصليب وبقصقص والمحروسة، وفي محردة بقرى الميدان ومجدل وحلفايا، وفي سلمية بقريتي صماخ وعلي كاسون، وفي صوران بالمدينة ذاتها والطيبة ومعردس، إضافة إلى قرى عديدة في منطقة سهل الغاب.

وعن الخدمات التي يقدمها مركز مكافحة اللاشمانيا قال: إننا كمركز لاشمانيا نقدم جميع الخدمات الصحية المجانية، من تشخيص ومعالجة وتوعية وحملات رش وتوزيع الناموسيات وتقديم الأدوية (غلوكانتيم وبنتوستام وآزوت سائل (كي)، إضافة إلى ناموسيات مشبعة بالمبيدات، التي تم توزيعها على الأحياء والقرى، التي توجد فيها الإصابة بإشراف لجان الأحياء، ونأمل في العام القادم وصول كميات أكبر من هذه الناموسيات كي نخدم أكبر عدد ممكن من المواطنين المصابين باللاشمانيا.

ورغم كل هذا التخديم، إلا أن هناك واقعاً بيئياً سيئاً يحتاج إلى معالجة، وهذا يقع على عاتق الجهات الأخرى من خلال تكثيف حملات ترحيل القمامة، وإبعاد الحظائر والزرائب عن الأماكن السكنية، وتطبيق الشروط العلمية والفنية في تربية الحيوانات، ومكافحة القوارض والكلاب الشاردة وتنفيذ شبكات الصرف الصحي، وهذا يعني وجوب تكاتف الجهات المعنية بهذا الموضوع حتى يتم استئصال سبب الإصابة من مديريات (الزراعة– البيئة– الصرف الصحي– البلديات) للحد من هذا الانتشار الكبير لمرض اللاشمانيا.

كما نأمل من الإعلام تكثيف حملات التوعية الهادفة لإنقاص الإصابات التي تزداد.

وعن الإرشادات التي ينبغي للمواطنين اتباعها في مواقع انتشارها، قال: يجب على المواطنين تركيب غرابيل ذات مسامات دقيقة للنوافذ والأبواب، لمنع دخول الحشرات والالتزام بمواعيد رمي القمامة في الحاويات، وعدم رميها في مكبات عشوائية، وترحيل روث الحيوانات إلى الأراضي الزراعية، وتطبيق الشروط العلمية والفنية في أماكن تربية الحيوانات وتغطية أماكن الإصابة ليلاً بقطعة من الشاش والبلاستر والالتزام بجلسات العلاج حتى الشفاء.